

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية - دراسة تحليلية للخطط

الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها (1)

أ. منور عدنان نجم

كلية التربية - قسم أصول التربية

الجامعة الإسلامية - غزة

ملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة. ومعرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية. والكشف عن مدى الاختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات الدراسة. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي. واستخدمت أسلوب تحليل المحتوى للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية لمدة ثلاث سنوات مضت. تكونت عينة الدراسة من (10) مؤسسات تعمل في مجال تمكين المرأة.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- تفاوتت معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية ، فجاء ترتيبها تنازلياً التمكين الاجتماعي، التمكين التعليمي، التمكين الاقتصادي، التمكين السياسي، التمكين الصحي.
- لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية) وكذلك نوع الوثيقة(الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية).

وأوصت الباحثة بما يلي:

- دعم إستراتيجية الشراكة بين المؤسسات الأهلية والحكومية التي تهدف إلى تمكين المرأة والعمل على تنفيذ برامج من خلال لجان ومجالس وهيئات مشتركة ينبغي إيجادها لتفعيل الشراكة بين القطاعين في تمكين المرأة الفلسطينية.
- تعزيز أواصر العلاقات والروابط بين الجمعيات النسائية العربية والهيئات المانحة في كل دولة عربية وما بين المؤسسات التنموية النسائية في فلسطين والهيئات المتعددة بطريقة تؤدي إلى تفعيل الشراكة بينهما لتنفيذ البرامج التنموية الرامية إلى النهوض بالمرأة الفلسطينية وتمكينها وتعزيز صمودها ومشاركتها الإيجابية في المجتمع الفلسطيني .

(1) نشر هذا البحث بدعم كامل من شئون البحث العلمي بالجامعة الإسلامية - غزة.

The role of development institutions in the empowerment of Palestinian women An analytical study of the strategic plans and annual reports in the light of standards and indicators of empowerment

Abstract: The study aims to identify the role of development institutions in the empowerment of Palestinian women in the Gaza Strip. And to identify the availability of standards and indicators in the empowerment and development institutions documents. It also reveals the difference in the proportion of the variation in standards of women's empowerment in different variables. The researcher used the descriptive analytical method. The method used content analysis of the strategic plans and annual reports for three years ago. The study sample consisted of (10) institutions working on women's empowerment.

Results of the study:

- Women's empowerment criteria and indicators vary in the documents of development institutions, came arranged Descending social empowerment, educational empowerment, economic empowerment, political empowerment, health empowerment.
- There is no difference in the proportion of variation in the criteria for the empowerment of women due to the variable type of institution (government, civil) and the type of document (strategic plans and annual reports of the development institutions).

The researchers recommended the following:

- Support the strategic partnership between the civil and governmental institutions is necessary, which aims to empower women and to work on the implementation of the programs through committees, councils and joint bodies which should be found to activate the partnership between the two sectors in the Palestinian women's empowerment.
- Strengthen relationships and linkages between women's associations Arab and donor agencies in each Arab country and inter-institutional development of women in Palestine and bodies multi-in leads to the activation of their partnership for the implementation of development programs aimed at promoting Palestinian women's empowerment and enhance resilience and share positive in Palestinian society.

مقدمة:

يعد تناول المرأة ؛ بدورها ومكانتها في المجتمع، أحد أهم المسائل التي طرحتها الإنسانية منذ القدم، ولا تزال تُطرح حتى وقتنا الحاضر ولكن في صيغٍ حديثةٍ متجددةٍ تتناسب مع متطلبات العصر الحديث، حتى أصبح البحث في المرأة وقضاياها محل اهتمام الباحثين والخبراء في شتى المجالات، بالإضافة إلى المنظمات الدولية والمؤسسات النسوية لأنها أصبحت جزءاً فعالاً ومؤثراً في حياة المجتمع وتطوره على الأوسعدة كافة مما يساهم بشكل جاد في تنمية المجتمعات.

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

ولعل الاهتمام بالمرأة العربية تمتد جذوره في التاريخ، إلا أنه خلال العقدين الأخيرين وفي إطار الاهتمام العالمي المنبثق من تغير مفاهيم التنمية والتأكيد المستمر على البعد الاجتماعي في عملياتها تصاعد الاهتمام بتنمية المرأة من خلال مناهج منظمة ومخططة وأصبح وضع النساء في أي مجتمع يعتبر مقياساً لمدى تطور ونمو هذا المجتمع، كما أصبح تقدم أي مجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء وقدرتهم على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولا مجال اليوم لتصور مجتمع تعاني نصف طاقاته الإنتاجية من التخلف وتفتقد القدرات التي تمكنها من المشاركة الفعالة في عمليات التنمية والتغيير لملاحقة التغيير العالمي، إن الاستثمار في مجال تنمية قدرات المرأة والطفل يعتبر أضمن سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية (مصطفى، 2000، ص 2-3).

حيث أصبح من المؤكد أن تحقيق التنمية دون الاهتمام بقدرات البشر وإشراكهم في إحداثها يعد هدراً وتعطيلاً لقوى المجتمع المنتجة (عبد الرحمن، 2007، ص 235). لأن التنمية ليست زيادة الدخل والثروة فقط بل تهدف التنمية إلى بناء القدرات البشرية، وقد اهتمت دراسات عديدة في الآونة الأخيرة بتناول قضايا المرأة وأوضاعها وحقوقها على اعتبار أنها جزء لا يتجزأ من محاور التنمية، وأنه لا يمكن أن تقوم أي جهود تنموية في مجتمع ما، مع إغفال نصف طاقته البشرية، وبالتالي أصبحت النظرة إلى المرأة، وأيضاً مناقشة قضاياهم تتم في نطاق أكثر شمولاً ومن منظور أشد عمقاً (عبد الملك، 2004، ص 579).

ولقد شهدت السنوات الأخيرة اهتماماً ملحوظاً من قبل الإدارة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بتفعيل دور المرأة في التنمية الشاملة وبالاهتمام بوجود المرأة في برامج التنمية البشرية، والحرص على تمكينها من حقوقها وتوعيتها بواجباتها ومسئولياتها (الجرواني، 2007، ص 150). لأن مشاركة المرأة في التنمية وتمكينها يعد أحد المؤشرات التي يقاس عليها تقدم الأمم ونهوضها، ومن المؤشرات الهامة في ترتيب الدول في أدلة التنمية البشرية المختلفة حيث أكد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 على " أن التنمية الإنسانية في البلدان العربية تعاني من نواقص ثلاث هي: نقص الحرية ، ونقص التمكين ، ونقص المعرفة . بل إنها تعاني من نقص لافت للنظر في تمكين المرأة ، وبالتالي أصبح تمكين المرأة أحد المهام الكبرى لبناء التنمية الإنسانية في الوطن العربي، وتحرير طاقتها في إطار المساواة والعدل والإنصاف"(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003: 24-26) وبالتالي فإن المجتمع العربي أحوج ما يكون لتحقيق تمكين المرأة خاصة وأنه يعد مدخلاً هاماً من المدخل المستخدمة من قبل الدول المتقدمة لإدماج المرأة في التنمية .

ومن ثم فقد أصبح الاستثمار في قدرات المرأة وتمكينها من أكثر السبل ضماناً للإسهام في مواجهة مشكلاتها، حيث شهد العقدان الماضيان تزايداً مضطراً لوعي المجتمع بأهمية وتنمية المرأة وتمكينها (عبد الجواد، 2009، ص1756) كما اتجهت الجمعيات الأهلية حديثاً إلى تبني مفهوم تمكين المرأة كإحدى الاستراتيجيات التي تركز على إعداد الفرد، وتنمية قدراته على التعليم الذاتي المستمر وملاحقة المعارف الجديدة، واستيعابها واكتساب المهارات المتقدمة بالاعتماد على استراتيجية التمكين التي تستهدف تنمية المرأة اقتصادياً واجتماعياً وذلك لكي تصبح أكثر اعتماداً على نفسها لمواجهة مشكلاتها (إبراهيم، 2002، ص14).

ومن بين القطاعات والمؤسسات في المجتمع الفلسطيني التي تأثرت بمفهوم التنمية وارتباطه الوثيق بالتمكين هي المؤسسات الأهلية التي تسعى إلى تمكين المرأة من خلال الاعتماد على النفس عن طريق الثقافة والتعليم والعمل والقضاء على كل أنواع تبعية المرأة واستكانتها اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، ولكن هل خططت هذه المؤسسات لما يناسب تنمية المرأة الفلسطينية لتكون مشاركة فاعلة في عملية التنمية-جنباً إلى جنب مع الرجل - في حاضرها ومستقبلها في ظل الوضع السياسي الذي يسود القطاع . لقد أكدت الدراسات والأبحاث التي تناولت احتياجات النساء على ضرورة دعوة مؤسسات المجتمع المدني إلى تعزيز مشاركة المرأة في أطرها القيادية وفي مركز صنع القرار (جبران وسعيد، 2004، ص16). كذلك عملت المؤسسات الحكومية على تمكين المرأة.

والتمكين يعني حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعا المحلي، حيث يهدف منهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على أنفسهن (عبد السلام، 2005، ص172). كما يركز على توضيح ورفع الوعي لدى النساء باللامساواة والعنف أو التمييز الواقع عليهن، ورفع استعدادهن وثقتهن بأنفسهن بأنهن قادرات على أداء جميع الأدوار، وإن قدرتهن يمكن لو أتيحت لهن الفرص المتساوية والموارد المتساوية أن ترتقي إلى نفس قدرات الرجال (محمد، 2007، ص876). ويعني أيضاً تحريك المجتمع وتشجيع أفرادها على معرفة حقوقهم وواجباتهم، والعمل على النهوض بهم، فالتمكين يدعم المشاركة، وتعتبر الجمعيات التنموية النسائية شريكاً أساسياً في عملية تمكين المرأة من خلال أنشطتها وبرامجها التنموية التي تقدمها للفئات التي تتعامل معها (محمد، 2004).

والتمكين هو بناء القدرات الذاتية للأفراد ليصبحوا أكثر قدرة في حل مشكلاتهم وإشباع احتياجاتهم بالاعتماد على أنفسهم، وبالتالي، فيشير مفهوم التمكين باعتباره استراتيجية لتنمية

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

قدرات الناس وبناء الوعي والقدرة لديهم ليشاركوا في عمليات صنع واتخاذ القرار (Norayan, 2002, P.17).

ولقد أوصت بعض الدراسات بضرورة تفعيل دور المؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني للاهتمام بالمرأة كإحدى المؤشرات التخطيطية التي تساعد على تنمية وعي المرأة بأدوارها في المجتمع وكذلك توصلت دراسته إلى أن من أهم المشكلات المرتبطة بأدوار المجتمع بالنسبة لدورها السياسي هو عدم اهتمام الهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية بالتنمية السياسية للمرأة (سالم، 2004). لأن الأجهزة الإدارية اللامركزية والمنظمات غير الحكومية وقادة المجتمع المدني هم أفضل من يضع وينفذ برامج ترمي إلى زيادة المشاركة وتقوية القدرات وتخفيض الفقر (تقرير التنمية البشرية، 2005، ص25). وكذلك نجد أن الجمعيات الأهلية تلعب دوراً هاماً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً وأخلاقياً، فهي المدخل غير التقليدي لتحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق توازن السوق وتقديم خدمات الرعاية الاجتماعية للفئات المختلفة المحتاجة إليها وخاصة المرأة التي عانت طويلاً من تهميش دورها وعدم حصولها على حقوقها (محسن، 2004، ص1187). كما أجمعت معظم الاتجاهات الحديثة على ضرورة الاهتمام بتوجيه البحوث لأوضاع المرأة ومشكلاتها وكيفية مواجهة تلك المشكلات وتحسين حياة المرأة كهدف رئيسي وسن التشريعات التي تساهم في تمكينها وإعطائها الفرص المتساوية (Chinf & elt, 2007, P153).

وفي الآونة الأخيرة بدأت تظهر على الساحة الدولية والمحلية فئة من النساء اللاتي يعلنن أسراً نتيجة لغياب رب الأسرة لأي سبب من الأسباب (الوفاة - السفر - الهجرة - المرض - الإعاقة - التقاعد عن العمل.. الخ) وأصبحت المرأة هي المسؤولة الأولى والأخيرة عن أبنائها اقتصادياً وصحياً وتربوياً (الأمير وآخرون، 2003، ص ص 5-6).

وفي فلسطين اجتمعت الأسباب السابقة قاطبة بحكم ظروفها السياسية حيث أصبحت المرأة هي المسؤولة الأولى عن تدبير شؤون أسرتها نتيجة للممارسات القمعية التي يمارسها الاحتلال ضد أرباب الأسر فأصبحت هي التي تمثل رب الأسرة في كثير من الحالات وإن كان رب الأسرة موجوداً يقع على عاتقها الدعم النفسي له، وهذا الوضع يجعلها عرضة للعديد من المخاطر والمشكلات التي قد تزداد سوءاً إذا لم تتوفر لها أسباب الدعم والتمكين.

من هنا فقد تولد الشعور بأهمية إجراء الدراسة الحالية كمحاولة لدراسة تقييمية لبرامج المؤسسات التنموية في تمكين المرأة في قطاع، إذ تتوجه الباحثة بجزيل الشكر لعمادة شؤون البحث العلمي بالجامعة الإسلامية التي أتاحت الفرصة للباحثة بإجراء هذه الدراسة.

أ. منور نجم

أولاً: مشكلة الدراسة

تبدل المؤسسات التنموية جهوداً حثيثة؛ سواءً الحكومية أو الأهلية منها، لتمكين المرأة الفلسطينية في عدة مجالات. ودراسات تقييمية لتلك الجهود لم تتل حظها من الدراسة العلمية حتى الآن في قطاع غزة؛ فقليلة هي الدراسات العلمية التي تناولت الدراسات التحليلية لوثائق تلك المؤسسات ، لا سيما في مجتمعنا؛ بحكم الحصار المفروض عليها، مما يشير إلى وجود مشكلة قائمة يستلزم دراستها ، لذا ترى الباحثة ضرورة إجراء مثل هذه الدراسة مما ساهم في بلورة مشكلة الدراسة وأسئلتها. وهذا ما تحاول الدراسة الحالية الإجابة عنه من خلال الأسئلة التالية :

1. ما دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة ؟
2. ما درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية (الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية)؟
3. هل يوجد اختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة تعزى لمتغيرات الدراسة؟

ثانياً: أهداف الدراسة

تتبلور أهداف الدراسة في الآتي:

- الكشف عن دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية في قطاع غزة.
- معرفة درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية (الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية)؟
- الكشف عن وجود اختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة تعزى لمتغيرات الدراسة (نوع الوثيقة - نوع المؤسسة).

ثالثاً: فروض الدراسة

تحاول الدراسة التحقق من صحة الفروض الآتية:

- الفرض الأول: لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية - أهلية).
- الفرض الثاني: لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع الوثيقة (الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية).

رابعاً: أهمية الدراسة

لاحظت الباحثة قلة الدراسات التي تناولت تحليل محتوى البرامج والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الأهلية والحكومية؛ لذا ترى الباحثة ضرورة إجراء مثل هذه الدراسة لتكون فريدة من

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

حيث أنها تخوض مجالاً لم يسبقها -حسب علم الباحثة - إليها أحد. وتكتسب الدراسة أهميتها من خلال ما يلي:

- توجيه خطط الدولة من أجل تسريع الجهود المبذولة التي تعمل على مساعدة المرأة لنيل حقوقها وتحقيق العدالة بين الجنسين .
- تعطي تغذية راجعة حول عمل المؤسسات التنموية وبذلك تسهم في توجيه السياسات المستقبلية لها .
- توجيه جهود الباحثين الأكاديميين نحو بناء استراتيجيات للنهوض بأداء المؤسسات التنموية.
- توجيه القائمين على المؤسسات التنموية إلى جوانب القوة وجوانب الضعف في عملها مما يساهم في تطويره وتعزيزه .

خامساً: حدود الدراسة

- **الحد المكاني** : تم إجراء الدراسة في محافظات الجنوب بفلسطين "محافظات قطاع غزة".
- **الحد الزمني** : تم تطبيق هذه الدراسة في العام 2012 .
- **الحد المؤسسي**: تم تطبيق الدراسة على المؤسسات الحكومية والأهلية التي تم تأسيسها قبل عام 2006.
- **الحد الموضوعي**: تناولت الدراسة تحليل الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها.

سادساً: مصطلحات الدراسة

- **الدور**: الدور هو جملة الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع من هيئاته وأفراده ممن يشغلون أوضاعاً اجتماعية في مواقف معينة (خاطر، 1984، ص149) ويقصد بالدور في هذه الدراسة بأنه مجموع البرامج والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية.

- المؤسسات التنموية **Developmental Institutions**:

وقد عرفت الباحثة المؤسسة التنموية إجرائياً بأنها مجموعة من المؤسسات الأهلية والحكومية التي أنشئت من أجل خدمة أفراد المجتمع بشكل عام والمرأة بشكل خاص وتحسين قدراتها وتمكينها في مجتمعها.

- تمكين المرأة **Women's Empowerment**:

التمكين يعني حق المرأة في الاختيار واتخاذ القرارات في حياتها والتأثير في محيطها بما يناسب ظروفها الخاصة وظروف مجتمعها المحلي، حيث يهدف منهج التمكين إلى تعزيز اعتماد النساء على

أ. منور نجم

أنفسهن (عبد السلام، 2005، ص172)، كذلك يقصد بتمكين المرأة تحسين مكانتها في المجتمع من النواحي السياسية والاجتماعية والثقافية هو أساس النهوض بالمجتمع، كما تهدف استراتيجية التمكين إلى تعظيم دور النساء ومشاركتهن في الحياة العامة والتي تزيد من اعتمادهن على أنفسهن (عرفة، 2007، ص281). لذا ترى الباحثة أن مدخل التمكين ينطوي على بناء القدرات وزيادة الوعي لدى المرأة وتعزيزها لتصبح قادرة على الانتاج في الحياة ومواجهة مشكلاتها. والمقصود بالتمكين في هذا الدراسة هو الارتقاء بواقع المرأة الفلسطينية وتعريفها بحقوقها وواجباتها وتعزيز قدراتها من خلال المؤسسات التنموية.

- معايير التمكين :

تم تحديد خمسة معايير لتمكين المرأة وهي (التعليمي - السياسي - الاقتصادي - الاجتماعي - الثقافي).

- المؤشرات (Indicators) :

ويقصد بالمؤشر المحك أو المعيار الذي عن طريقه يمكن قياس التقدم أو التخلف (الجوهري، 1984، ص24). والمؤشرات الاجتماعية سلسلة من دلالات (أرقام) إحصائية، تمكننا من تحديد موقعنا، وتوجهنا فيما يتعلق بالقيم والأهداف، وتساعدنا على تقييم برامج بعينها وتقدير وتحديد تأثيرها (الخاروف والحديدي، 2011، ص243). ويوجد نوعان من المؤشرات، النوع الأول: وهو المؤشرات الكمية، وهي سهلة القياس نسبياً، وهي قياسات رقمية قابلة للتغيير، أما النوع الثاني: فهو المؤشرات النوعية، وهي أصعب قياساً، خصوصاً فيما يتعلق بالعمليات الاجتماعية التي تتطلب تأكيداً أكبر على التحليل النوعي لقياسها، وهي تتصل بإدراك الناس ووجهات نظرهم (يونيفيم، 2005، ص13). وتلعب المؤشرات دوراً بارزاً ومتميزاً في تقييم البرامج والمشروعات الاجتماعية (الجوهري، 1990، ص11).

- تحليل المحتوى :

يعد تحليل المضمون وسيلة من وسائل جمع البيانات، يتم بمنهج وصفي حيث يستخدم كأداة في تحليل محتوى المادة التي تقدمها وسائل الاتصال الجمعي، ففي حين ترتبط أشكال الدراسات المسحية السابقة بالاتصال المباشر مع المصادر البشرية، التي تمتلك المعلومات التي يريدها الباحث، فإن دراسات تحليل المضمون (أو تحليل المحتوى) تتم من غير اتصال، حيث يكتفي الباحث باختيار عدد من الوثائق المرتبطة بموضوع بحثه (دويدري، 2002: 215). وهذا ما تقوم عليه الدراسة الحالية باختيار الوثائق المرتبطة بموضوع الدراسة وتحليلها.

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

سادساً: الدراسات السابقة

نظراً لأهمية الدراسات السابقة في تحديد وتوجيه مسار الدراسة نحو تحقيق أهدافها، علاوة على تحقيق التكامل بين تلك الدراسات وبين الدراسة الحالية، القريبة من موضوع الدراسة. فقد وجدت الباحثة وفرة من الدراسات تناولت دور المؤسسات الأهلية تجاه قضايا المرأة والتنمية، ودراسات تناولت تمكين المرأة، إلا أنه لا توجد وفرة من الدراسات ركزت في مضمونها على تحليل دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية. وتم عرض الدراسات وفقاً لتسلسلها من الأحدث إلى الأقدم.

- دراسة رحمان وسلطان (Rahman & Sultana,2012) بعنوان: تمكين المرأة من أجل التنمية الاجتماعية -دراسة حالة لمنظمة شري ماهيلا ليجت، في مقاطعة حيدر أباد.

هدفت الدراسة إلى تعرف مدى مساهمة جمعية (Shri Mahila Griha Udyod Lijjat Papad) في تمكين المرأة" وهي منظمة دولية أنشئت في عام 1959 بموجب مجموعة من النساء اللواتي بدأت الأعمال التجارية الصغيرة، وهي تعد واحدة من المبادرات التي تهدف إلى تمكين المرأة، وتخلق وتعزز التأخي وتعزيز الرعاية الشاملة مقرها في مومباي ولها 72 فرعاً في جميع أنحاء الهند. تم قياس تمكين المرأة على ثلاثة عوامل أي النفسية والاجتماعية والاقتصادية. تكونت عينة الدراسة من (69) عضوة من عضوات الجمعية من فرع حيدر أباد. كانت أداة الدراسة استبانة منظمة. ومن أهم ما توصلت إليه أنها أسهمت إيجابياً في العوامل النفسية والاجتماعية والاقتصادية في تمكين المرأة من خلال توفير فرص عمل لأكثر من 350 من الأميات وشبه الأميات، إذ أصبحن يعملن لحسابهن الخاص. وأظهرت أن النساء الشابات وغير المتزوجات هن الأقل من رواد المؤسسة.

- دراسة الخاروف والحديدي (2011) بعنوان: مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية.

هدفت الدراسة إلى تقييم مشروع ازدهار التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية من خلال تعرف أوضاع المشاركات الوظيفية بعد الالتحاق في المشروع، وتقييمهن لدورات المشروع المختلفة، استخدمت الباحثتان المنهج الوصفي وكانت أداة الدراسة استمارة لـ(170) مشاركة في المشروع، وتوصلت الدراسة إلى: كفاية المشروع من حيث رضا المشاركات عن المشروعات بدرجة مرتفعة بشكل عام، حيث بلغت كفايته في زيادة وتعزيز تمكين المرأة اقتصادياً بنسبة (50%) واجتماعياً بنسبة (81%) مما أدى إلى زيادة ثقة المشاركة بنفسها وزيادة قدرتها على اتخاذ القرارات بها وبأسرتها في المجالات المختلفة.

- دراسة خان وبببي (Khan & Bibi, 2011) بعنوان : التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء خلال النهج التشاركي تقييم نقدي
- هدفت الدراسة تعرف تقييم الآثار المترتبة على تشغيل مشروع التنمية التشاركية الحكومة على التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وآثارها على التخفيف من حدة الفقر في منطقة بلوشستان Nasirabad (إقليم في باكستان) . اعتمدت دراسة حالة لمشروع التغذية (pat) وهو أكبر مشروع للتنمية المجتمعية تتعده الحكومة ليتم تحليله. تكونت عينة الدراسة من (165) امرأة يمثلن جميع المستفيدات. وكانت أدوات الدراسة الاستبانة، الملاحظة، المقابلة والمناقشات مع مقدمي المعلومات الرئيسيين من موظفي مكتب المشروع. تم استخدام مؤشرات التمكين التالية: القدرة على بناء القدرات المجموعة. تخفيض عبء العمل. القدرة على المشاركة في الأنشطة الاقتصادية. القدرة على الوصول إلى المؤسسات المالية والاقتصادية. القدرة على اتخاذ القرارات بشأن إنفاق دخلهن. وأظهرت النتائج تحسناً في المؤشرات الكمية مثل بناء القدرات، والحصول على القروض الصغيرة، والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية والحد من عبء العمل. وأكدت أن الآثار الإيجابية للمشروع ليست مستدامة.
- دراسة هوج واتوهارا (Hoque&Itohara, 2009) بعنوان : تمكين المرأة من خلال المشاركة في برنامج القروض الصغيرة، دراسة حالة من بنغلادش.
- هدفت الدراسة إلى تعرف واقع منظمات القروض الصغيرة التي انتشرت في الآونة الأخيرة في بنغلادش وتهدف إلى تمكين المرأة الريفية ، وتحاول تقييم تأثير برامج القروض الصغيرة في تمكين المرأة الريفية في بنغلادش. تكونت عينة الدراسة من (180) امرأة من منطقة رامبور في حي جايباندا؛ بحيث بلغت (50%) نسبة النساء النشيطات في منظمات غير حكومية والباقي ربات بيوت، وقد تم جمع البيانات التجريبية لهذه الدراسة باستخدام استبانة . أظهرت نتائج الدراسة إلى أن النساء المتمكنات هن بنسبة 21% فقط والباقي لم يتم تمكينهن بعد، وأن نسبة (69%) من النساء المتمكنات هن عضوات فاعلات في برامج القروض الصغيرة. وتوصلت الدراسة إلى أن ملكية الأراضي ووسائل الإعلام من بين العوامل التي تسهم في تمكين المرأة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية. وأن من بين العوامل المهمة في تمكين المرأة التعامل مع القروض الصغيرة بشكل ذاتي و مدة استخدام القروض الصغيرة والمراقبة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية.

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

- دراسة عبد الجواد (2009) بعنوان: استخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها.

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات الأهلية في مواجهة مشكلات المرأة المعيلة من خلال استراتيجية التمكين والكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استخدام الاستراتيجية ومساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها. تكونت عينة الدراسة من (60) من النساء المعيلات المستفيدات من جمعية السلام بالمنصرة وهي إحدى الجمعيات التابعة للشؤون الاجتماعية. وكانت أداة الدراسة مقياس المشكلات الاجتماعية للمرأة المعيلة والمنهج المستخدم هو المنهج شبه التجريبي للتجربة القبلية والبعديّة. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في القياس القبلي والبعدي أي نجاح برنامج التدخل المهني باستخدام استراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية وإعادة تشكيل المحيط البيئي لها وتوفير عوامل الاستقرار وكذلك ظهور تحسن في المفاهيم المرتبطة بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والصحية لدى المرأة المعيلة من خلال إقامة شبكة علاقات إيجابية تتصل بالمجتمع وتمكينها من ريادة أسرتها كذلك ساهم برنامج التدخل المهني من التخفيف من حدة الضغوط البيئية.

- دراسة الأحمدى وأبو خضير (2009) بعنوان: دور مؤسسات التنمية الإدارية في تمكين القيادات النسائية من مواجهة تحديات القيادة.

هدفت الدراسة إلى تعرف مدى مساهمة الحلقات التطبيقية المقدمة في الفرع النسائي بمعهد الإدارة العامة في تمكين القيادات من مواجهة التحديات بالمملكة العربية السعودية وتعزيز دورها رفع كفاءتها الإدارية وكذلك استطلاع الاحتياجات التدريبية المستقبلية للقيادات الإدارية من الحلقات التطبيقية. تكونت عينة الدراسة من (122) من القيادات الإدارية النسائية المشاركة في الحلقات وكانت أداة الدراسة استبانة، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: أن القيادات الإدارية في القطاعات النسائية تواجه مجموعة من التحديات التي تحد من فعاليتها الإدارية والقيادية من أهمها ما يتعلق بالجوانب التنظيمية والمادية ونقص التمكين الإداري. وأن الحلقات التطبيقية تنسم بدرجة عالية في تمكين القيادات النسائية وتنمية مهاراتها الإدارية وقدرتها على تطوير أداء قطاعاتها، وإحداث التغيير الهادف وبناء شبكة من العلاقات المهنية الفاعلة مع القيادات المماثلة.

- دراسة (السيد وعمار، 2008) بعنوان: دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل.
هدفت الدراسة إلى تحديد دور المنظمات غير الحكومية في تزويد المرأة الفقيرة بالمعارف والمهارات والاتجاهات للتعامل مع آليات سوق العمل والكشف عن المعوقات التي تواجه المرأة الفقيرة من الاستفادة من برامج وخدمات هذه المنظمات، وكانت أداة الدراسة استمارة استبانة (مقابلة) للمرأة الفقيرة. تكونت عينة الدراسة من (85) مستفيدة ومقابلة مع أعضاء مجلس إدارة الجمعية والأخصائيين والفنيين بالجمعية الخيرية لأهالي الظاهرية، ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة أنه ما زالت قدرات الجمعيات الأهلية غير قادرة على زيادة معارف ومعلومات المرأة الفقيرة للتعامل مع سوق العمل، وأن المرأة الفقيرة تواجه معوقات متعددة للتعامل مع آليات سوق العمل مما يقلل من الاستفادة من برامج وخدمات الجمعية.
- دراسة (عبد اللطيف، 2008) بعنوان: دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة دراسة حالة لجمعية نهوض وتنمية المرأة.
هدفت الدراسة إلى التعرف إلى دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة باعتبارها إحدى المداخل الهامة في تحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال دراسة حالة لإحدى الجمعيات الأهلية المركزية ذات الفروع في بعض المحافظات والتي ركزت اهتمامها بتمكين المرأة المعيلة في المناطق العشوائية وهي جمعية نهوض وتنمية المرأة المصرية. وتوصلت الدراسة إلى أن الجمعية تجاوزت المفهوم التقليدي للعمل الاجتماعي القائم على البر والإحسان والانتقال من المساعدة المؤقتة إلى التنمية في إطار منظومة متكاملة من البرامج الهادفة إلى تمكين المرأة بصفة عامة والمرأة المعيلة في المناطق العشوائية بصفة خاصة.
- دراسة السمالوطي (2007) بعنوان دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة
هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع دور الجمعيات الأهلية في مصر تجاه تمكين المرأة، من حيث حجم الجمعيات الأهلية والنسائية وحجم مشاركة المرأة في الجمعيات الأهلية المختلفة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وكانت أداة الدراسة استبانة. وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: ضعف دور الجمعيات الأهلية في دعم وتمكين المرأة ومشاركتها، قلة الاهتمام بتنظيم البرامج والخدمات التي تستهدف خدمة المرأة. وقلة البرامج التي تقدمها الجمعيات الأهلية لتنمية وعي المرأة بالسياق الاجتماعي والسياسي المحيط بما يحقق تمكينها.

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

- دراسة السيوف (2007) بعنوان منظمات المجتمع المدني والتغيير الاجتماعي: دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية (1989-2005)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية برامج التمكين التي تنفذها بعض هذه المنظمات في تغيير أوضاع المرأة الأردنية. تألفت عينة الدراسة من سبع منظمات تم اختيارها بناء على تنفيذها برامج التمكين، وبلغ عدد النساء المستفيدات من هذه البرامج (314) امرأة، منهن (108) قيادات تم استيفاء استجاباتهن من خلال استبانة ومقابلة. وأظهرت النتائج أن مجال اهتمام المنظمات عينة الدراسة بمجالات التمكين جاءت كالتالي (الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي والنفسي والمعرفي والتخطيطي المتعلق بالسياسات الموجهة نحو المرأة)، وتبين أن حجم إقبال المرأة على المجال الاقتصادي يفوق إقبالها على المجالات الأخرى. كما تبين أن برامج التمكين لها مستوى مرتفع من الفاعلية بلغ (80.4%) ويتأثر مستوى الفاعلية ببعض الخصائص الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية للمستفيدات. ويأتي هذا التأثير بصورته الإيجابية لصالح النساء الشابات الريفيات، والمتعلمات غير الفقيرات والقاطنات في إقليم الجنوب. وتتفاوت المنظمات في مستوى فاعلية برامجها.

- دراسة سليمان (2004) بعنوان: دور الجمعيات الإنسانية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، دراسة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية.

هدفت الدراسة إلى تحديد إسهامات الجمعيات النسائية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة وأهم المعوقات التي تحد من هذه الإسهامات، وحددت الدراسة تمكين المرأة في أربعة مجالات هي: مساعدة المرأة على ممارسة حقها السياسي، واتخاذ القرار داخل أسرتها ومجتمعها، والمشاركة في المشروعات التنموية للنهوض بالمجتمع وزيادة معارف وعي المرأة عن مجتمعها. استخدمت الباحثة منهج المسح الاجتماعي بنوعيه الشامل وأعضاء مجلس الإدارة وعددهم (20) عضوة وبالعينة من العضوات المستفيدات من الجمعية وبلغ عددهن (200) عضوة في جمعيتين أحدهما في الريف والأخرى في الحضر، وكانت أداة الدراسة استمارة استبيان. ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: وجود علاقة قوية بين دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة بالعمل الذي يتلاءم مع مهاراتها، وتنمية مهارات العمل لديها وكان ذلك أكثر وضوحاً في الريف من الحضر. ووجود علاقة قوية بين دور الجمعيات النسائية وفهم المرأة لحقوقها وتمكينها من ممارستها عن طريق زيادة وعيها وتعريفها بحقوقها وواجباتها خلال الأسرة ومن خلال استخراج البطاقات الانتخابية والمشاركة في التصويت للانتخابات والانضمام للجمعيات.

- دراسة محسن (2004) بعنوان: "دراسة تقويمية لمنهاج عمل مراكز الشباب في تنمية البيئة الريفية من منظور طريقة تنظيم المجتمع - دراسة ميدانية مطبقة على مركز شباب الوسطى محافظة بني سويف".

هدفت الدراسة إلى تقويم دور مركز الشباب في تنمية المجتمع المحلي الريفي والكشف عن أهم المعوقات التي تحد من قيام مركز الشباب بدوره. استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي والعينة تكونت من الشباب المترددين على مركز الشباب والمستفيدين من الخدمات والأنشطة والبرامج التنموية التي يقوم بها، وبلغ عددهم (150) عضواً، وكانت أداة الدراسة استمارة بار.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة: أن مركز الشباب يقوم بعدة أدوار مثل المساهمة في تنمية الوعي بأنشطة تنمية المجتمع، وتدعيم المشاركة الشعبية إلا أن هذا الدور لا يتناسب مع ما هو مطلوب منه علاوة على تنوع مصادر تمويله ما بين (حكومي وأهلي وذاتي) إلا أنه لم يعط اهتماماً للهيئات الأخرى في تمويل مشروعاته مثل الصندوق الاجتماعي.

- دراسة (عبد المجيد، 2004) بعنوان: تمكين جمعيات المرأة من مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة في المجتمعات المحلية.

هدفت الدراسة إلى تعرف مدى توافر عوامل تحقق التمكين لجمعيات المرأة في المجتمعات المحلية ومدى تعامل تلك الجمعيات مع احتياجات ومشكلات المرأة بالمجتمعات المحلية التي توجد بها وأهم المعوقات التي تواجه جمعيات المرأة. وتكونت عينة الدراسة من (50) جمعية، واعتمد الباحث استبانة قام بتعبئتها المدير التنفيذي لكل جمعية أو أحد أعضاء مجلس الإدارة فيها.

توصلت الدراسة إلى ضعف عوامل تمكين جمعيات المرأة بشكل عام وتمكينها بشكل خاص من مواجهة احتياجات المرأة في المجتمع المحلي، كذلك ضعف تعامل الجمعيات مع احتياجات ومشكلات المرأة المحلية ومن أهم المعوقات التي تحد من قدرة الجمعيات هيمنة الحكومة وعدم القدرة على اتخاذ قرارات رشيدة، وعدم القدرة على التخطيط وضعف توافر الموارد المالية والمادية.

- دراسة غز (2003) بعنوان: دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المعيلة من الحصول على الخدمات الاجتماعية في المجتمعات العشوائية.

هدفت الدراسة إلى التعرف على إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة المعيلة، وتمكين المرأة بدورها في المجتمع المحلي والمناطق العشوائية متمثلة في منطقة

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

منشأة ناصر. تكونت عينة الدراسة من أعضاء مجالس إدارة الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة المعيلة، وعددهم (93) عضواً، وعينة عشوائية من السيدات المستفيدات من خدمات الجمعيات الأهلية وعددهم (216) امرأة. استخدمت الباحثة استمارة استبيان لأعضاء مجالس إدارة الجمعيات واستمارة استبيان أخرى للمرأة المعيلة. أظهرت النتائج أن من أوجه استفادة المبحوثات من الدورات التدريبية المنعقدة هي تبادل الخبرات، تسويق المنتجات، الاستفادة من المتخصصين والخبراء، واكتساب بعض المهارات الخاصة باستخدام التكنولوجيا. من الصعوبات التي تواجه المرأة المعيلة أثناء حصولها على التدريب معارضة الزوج، عدم وجود أدوات وخامات للتدريب، عدم وجود حوافز مادية، عدم وجود مكان ملائم بالجمعية. وأن النساء المبحوثات اللاتي يشاركن من خلال الجمعية في تنمية المجتمع بنسبة (90.2%) واللواتي لا يشاركن في أنشطة الجمعية نسبتهن (9.8%).

- دراسة مالوترا وآخرون (Malhotra, et al, 2002) بعنوان قياس تمكين المرأة _ مقياس عالمي .

هدفت الدراسة إلى وضع إطار منهجي لقياس تمكين المرأة ، وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة عن مشاركة المرأة مجتمعياً ، وتكونت عينة الدراسة من أهم الدراسات التي تناولت التمكين خلال (1983 حتى 2001). واستخدم الباحثون منهج تحليل المحتوى. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وضع تصور لأهم المجالات ومؤشراتها التي يمكن استخدامها لوضع مقياس عالمي يفيد في الكشف عن واقع تمكين المرأة في مجالات الحياة المختلفة ، سياسية ، واجتماعية ، واقتصادية وغيرها ، وأهم مؤشرات ومجالات تمكين المرأة من خلال الدراسات السابقة عن مشاركة المرأة مجتمعياً.

التعليق على الدراسات السابقة :

- ينضح من خلال أهداف الدراسات السابقة ونتائجها والمناهج التي اعتمدها، أنها تختلف مع الدراسة الحالية في جوانب، وتتفق معها في جوانب أخرى. فقد اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة إلى التأكيد على أهمية دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة فاشتركت مع جميع الدراسات السابقة في التأكيد على ضرورة تمكين المرأة وفعاليتها في تنمية المجتمع، وفي المنهج المستخدم، بينما اختلفت عنها في هدف الدراسة والنتائج التي توصلت إليها.

أ. منور نجم

- تباينت الدراسات في عينة المؤسسات حيث ركز بعضها على المؤسسات غير الحكومية، والبعض الآخر تناول المؤسسات الحكومية، بينما انفردت الدراسة في تناولها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.
- تنفرد هذه الدراسة في أنها تتناول موضوع درجة مساهمة المؤسسات التنموية في تمكين المرأة في قطاع غزة من خلال خمس مجالات.
- اعتمدت معظم الدراسات السابقة على الاستبانة كأداة أساسية لتحقيق هدفها بينما تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة مالوترا وآخرون Malhotra, et al في استخدام تحليل المحتوى، ولكن تميزت هذه الدراسة بأنها تقوم على تحليل وثائق (تمثلت في الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية)
- ومما يستحق الذكر أن اختلاف هدف الدراسة الحالية وأسئلتها وعيَّنتها جعلها مختلفة عن الدراسات السابقة، مع الإشارة أن هذا الاختلاف لا ينفي أن الباحثة استفادت من الدراسات السابقة من حيث المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة في بيان دور المؤسسات في تمكين المرأة في مجالات متعددة . كما استفادت الباحثة من النتائج التي توصلت إليها تلك الدراسات وطريقة عرضها في تطوير أداة البحث؛ وهذا يعني أن الدراسة الحالية جاءت امتداداً للدراسات السابقة من حيث أهمية توجيه المؤسسة التنموية نحو استثمار النصف الآخر من المجتمع، ومواكبة متطلبات التنمية المجتمعية، ومواكبة التغيرات المستقبلية التي تتطلب تأهيل وإعداد المرأة للأدوار المناطة بها في المجتمع الفلسطيني.

سابعاً: منهج الدراسة وإجراءاتها :

1. منهج الدراسة :

اعتمدت الباحثة في تحصيل المعلومات اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أغراضها على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد مشكلة البحث والتي تمثلت في رصد واقع المؤسسات التنموية في قطاع غزة ومعوقات عملها ؛ حيث يستخدم هذا المنهج .

2. المجتمع الأصلي للدراسة و عينتها :

تكون مجتمع الدراسة من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المحلية في قطاع غزة، والتي يصل عدد العاملين الدائمين فيها إلى (١٠) عاملين أو أكثر، وتمتلك أكثر من مقر وتغطي أنشطتها كافة محافظات غزة، علاوة على عمر المؤسسة يزيد عن (10) سنوات، وقد تم تنفيذ هذا المعيار على المؤسسات غير الحكومية المسجلة في آخر إحصائية صدرت عن مكتب الإدارة العامة بوزارة الداخلية (2012)، ويبلغ عدد المؤسسات المسجلة في هذه الإحصائية (26) مؤسسة غير

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

حكومية ومؤسستين حكوميتين، وبهذا يكون مجتمع الدراسة (28) مؤسسه صنفت إلى فئات بين جمعية واتحاد ومنظمة أو وزارة أو دائرة.

- تم انتقاء المؤسسات التي لديها برامج تمكين للتعرف على فاعلية هذه البرامج في تمكين النساء المستفيدات منها.

- انحسر عدد هذه المؤسسات في (10) فقط، ملحق رقم (1)، حيث تبين أن الجزء المتبقي منها لا تمتلك برامج تمكين، بل تعمل في مجال التوعية أو الإرشاد في مجالات متعددة. وتم التأكد من ذلك من خلال زيارة استطلاعية قامت بها الباحثة للمؤسسات التنموية للتأكد من مدى تنفيذها لبرامج تمكين المرأة، وانطبقت هذه المؤشرات على (13) مؤسسة من أصل (28)، وتم استثناء ثلاث مؤسسات بسبب إغلاقها مؤقتاً من قبل الحكومة، وبهذا تصبح عينة الدراسة (10) مؤسسات، أي ما نسبته (35.7%) من المجتمع الأصلي .

- انتهت الباحثة إلى تحديد الفئات المطلوب تمثيلها في العينة حسب متغيرات الدراسة وذلك من خلال مراعاة نسب تمثيلهم في مجتمعهم الأصلي المتمثل في المؤسسات التنموية، وتم تحديد عينة البحث وتضم (10) مؤسسات من المؤسسات التي تم تأسيسها قبل عام (2006) ولا يقل عدد العاميين فيها عن عشرة، وعددها عشر مؤسسات. وعينة الخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية اشتملت على دراسة الخطط والتقارير للمؤسسات التنموية عينة الدراسة لثلاث سنوات مضت (2009-2011) .

3. أداة الدراسة :

استخدمت الباحثة أدوات الدراسة التالية :

- المقابلات الشخصية لجمع المعلومات و البيانات العامة المتعلقة بالمؤسسات محل الدراسة لرصد واقعها وجمع الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية من خلال زيارة المؤسسات عينة الدراسة.

- أسلوب تحليل المحتوى لبرامج وأنشطة المؤسسات المعنية بالدراسة لمعرفة دورها في تمكين المرأة في مجالات الدراسة

الأداة الأولى: بناء قائمة معايير ومؤشرات تمكين المرأة

قامت الباحثة بإجراء مسح لمجموع الدراسات التي توافرت لديها. حصلت الباحثة على عدد غير قليل من الدراسات السابقة، ولاحظت أن غالبيتها تفتقر افتقاراً واضحاً إلى معايير ومؤشرات تمكين المرأة واقتصرت الدراسات على ذكر المعايير مع توضيح لعدد مؤشراتهما، التي أفادت منها في إعداد المعايير ومؤشراتهما وفي تصميم أدوات البحث ومنهجه وخطواته.

- وقد تم بناء هذه القائمة باتباع مجموعة من الخطوات هي:
- راجعت الباحثة بعض الأدبيات المتعلقة بمفهوم تمكين المرأة؛ من أهمها دراسة (حوالة والقطب، 2007)، ودراسة (حيدر، 2010)، إضافة إلى وثائق المؤشرات العالمية والعربية فيما يتعلق بتمكين المرأة، مثل (اليونيفيم، 2002)، بغية الإفادة منها في إعداد وتكييف مؤشرات تمكين المرأة في المجتمع الفلسطيني .
 - تم إعداد مؤشرات تمكين المرأة من خلال بطاقة تحليل المحتوى ومن ثم تم عرضها على لجنة المحكمين-ملحق رقم (2) يوضح أسماء المحكمين -بغية معرفة آرائهم في تلك المؤشرات وبطاقة التحليل (وضحها ، شموليتها ، مناسبتها للمجتمع الفلسطيني، سلامة لغتها). وقد أبدوا مقترحاتهم وآرائهم وعدلت المؤشرات وبطاقة التحليل في ضوءها.

الأداة الثانية : تحليل المحتوى

يشهد عالمنا المعاصر ثورةً معلوماتية ومعرفية هائلة؛ الأمر الذي يفرض علينا ضرورة تحليل هذا الكم الهائل ما استطعنا من المعلومات والمعارف؛ بغية التقييم والتطوير، ويعد تحليل المحتوى أحد أساليب البحث العلمي التي كثر استخدامه في الآونة الأخيرة لتحقيق هذا الهدف. واستخدمت الباحثة أسلوب تحليل المحتوى بهدف تحليل واقع المؤسسات التنموية في قطاع غزة، والكشف عن جوانب القوة والضعف في هذه المؤسسات ، وتقديم أساس لمراجعتها وتعديلها وتقديم المساعدة للمسؤولين بتزويدهم بدراسة تقييمية والإشارة إلى ما ينبغي أن يكون ، بالإضافة إلى أن تحليل المحتوى من المسائل الأساسية التي يعتمد عليها من يتصدى للتخطيط الاستراتيجي، وهو في ذلك يحتاج لمعايير يستطيع من خلالها أن يصل للقرار المناسب. وقد قامت الباحثة ببناء هذه الأداة متبعة الخطوات الدراسية التالية:

هدف التحليل:

يهدف تحليل محتوى الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية إلى الكشف عن درجة توافر معايير تمكين المرأة في عناصر الخطة الاستراتيجية ودرجة ماتم إنجازه في مخرجات التقارير السنوية وفق مؤشرات التمكين التي تم إعدادها .

تحديد عينة التحليل:

شملت عينة التحليل على الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية لثلاث سنوات مضت (2009-2011) للمؤسسات عينة الدراسة .

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

تحديد وحدة التحليل:

اختيرت وحدة النشاط كوحدة تحليل المحتوى . ويكون النشاط على صورة محاضرة -
دورة- ندوة- مشروع -رحلة- لقاء-مخيم.

تحديد فئات التحليل :

يقصد بالفئات " مجموعة من التصنيفات التي يقوم الباحث بإعدادها طبقاً لنوعية المضمون
ومحتواه، وهدف التحليل، لكي يستخدمها في وصف هذا المضمون وتصنيفه بأعلى نسبة ممكنة
من الموضوعية والشمول وبما يتيح إمكانية التحليل واستخراج النتائج بأسلوب ميسور."
(الأنصاري، 2006، 37) ، اعتمدت هذه الدراسة على فئات معايير تمكين المرأة الخمسة التي تم
تحليل الخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية على أساسها وهي: (التمكين التعليمي-التمكين
السياسي-التمكين الاقتصادي-التمكين الاجتماعي-التمكين الصحي).

تحديد وحدة التسجيل:

هي أصغر جزء في المحتوى و يختاره الباحث و يخضعه للعد والقياس ، و يعتبر ظهوره أو
غيابه أو تكراره دلالة معينة في رسم نتائج التحليل مثل الكلمة أو الجملة أو الفقرة(مصالحة،
2002. ص120).

ووحدة التسجيل في هذه الدراسة هي أصغر جزء في الخطة والتقارير وتختاره الباحثة و
تخضعه للعد و القياس وقد تم اعتماد النشاط كوحدة تسجيل .

ضوابط عملية التحليل:

لا شك في أن وضع ضوابط معينة وواضحة للتحليل يؤدي إلى تحديد دقيق للعبارات و الفئات
المستهدفة من التحليل، كذلك يؤدي إلى ارتفاع نسبة ثبات التحليل، وبناءً عليه فقد وضعت
الدراسة الأسس التالية لتحليل المحتوى وتمثل في:

- تحليل الخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية لثلاث سنوات مضت.
- استخدام البطاقة المعدة لرصد النتائج وتكرار كل وحدة وفئة تحليل.
- استبعاد كل ما لا يتعلق بالمرأة .
- استبعاد الأنشطة التي تتعلق بالمؤسسة ذاتها (كنأسيس مقرات أو تأثيث) .

خطوات عملية التحليل:

- تحديد الخطط التي يتناولها التحليل وقراءتها جيداً لتحديد مدى تضمنها لمحتوى يحقق أياً من
المؤشرات في قائمة التحليل.
- حساب عدد الإشارات إلى المعايير في القائمة وتكرار كل فئة من فئات التحليل.

أ. منور نجم

صدق التحليل:

يعتمد صدق التحليل على صدق أداة التحليل بأن تقيس الأداة ما وضعت لقياسه. و قد تم تقدير صدق الأداة بالاعتماد على صدق المحكمين، حيث عرضت الأداة في صورتها الأولية على مجموعة من المتخصصين في أصول التربية بكليات التربية وعدد من الخبراء في مجال تمكين المرأة، وذلك للتأكد من الصدق الظاهري للأداة نفسها ومراجعة بنودها(فئات التحليل)، و قد قامت الباحثة بتعديل ما طلب تعديله بناءً على اتفاق المحكمين مثل البنود المرتبطة بالمجتمع وكيفية التعامل معها.

ثبات أداة تحليل المحتوى:

الثبات يقتضي أن يتوافر لأدوات التحليل ما يمكنها إعطاء النتائج نفسها إذا ما أعيد استخدامها من الباحث نفسه أو غيره، والباحثون في كل هذه الحالات يصلون إلى درجة عالية من الاتفاق بينهم في نتائج هذا التحليل(محمد وعبد العظيم، 2012.ص 41)

ومن أجل الوصول إلى هاتين الصفتين؛ الصدق والثبات حرصت الباحثة على أمرين أساسيين هما: وضع فئات محددة للتحليل التزمت بها طوال قيامها بتحليل المادة التي تعاملت معها ولم تترك الفروق بين فئات التحليل غامضة لأي تأويل، والثاني قدمت الباحثة تعريفات إجرائية محددة لفئات التحليل بحيث لا يختلف الباحثون بشأنها ولا يجتهدون في التمييز بينها. وللتحقق من ثبات تحليل الوثائق المختارة، اتبعت الباحثة طريقتين هما :

الطريقة الأولى: إعادة التحليل

قامت الباحثة بالتأكد من ثبات الأداة من خلال ثبات التحليل عبر الزمن، حيث قامت الباحثة بعملية إعادة تحليل لعينة من الوثائق بعد فترة أربعة أسابيع، وقد تم حساب نسب الاتفاق بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة في كل من التحليلين ملحق رقم(3). و باستخدام نقاط الاتفاق والمجموع الكلي للفئات تم استخدام معادلة هولستي لحساب ثبات الأداة ووجد أن معامل الثبات بلغ(0.94) وهي نسبة مرتفعة جداً تدل على أن نتائج هذه الدراسة يمكن الوثوق بها.

الطريقة الثانية: الاتفاق بين المحللين

قامت الباحثة بعمل إجراءات الثبات عبر محللين آخرين من خلال عضوي هيئة التدريس ليقوموا بتحليلها كل على حدة -ملحق رقم(4)- وفقاً لمعايير الدراسة عن طريق حساب معاملات الاتفاق بينهما. حيث قام كل باحث بتحليل خطة واحدة اختيرت عشوائياً من إحدى الخطط ملحق رقم (5) يوضح معاملات الاتفاق تلك.

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

وهذا النوع من الثبات يسمى ثبات التحليل عبر الأشخاص (الاتساق عبر الأشخاص) وهو يعني وصول المحللين إلى النتائج نفسها عند قيامهم بتحليل المحتوى، وقد حصلت الباحثة على نتائج مشابهة (0.97) وهي نسبة عالية جداً تدل على أن نتائج هذه الدراسة يمكن الوثوق بها.

ثامناً: نتائج الدراسة ومناقشتها

ينص السؤال الأول على ما يلي: ما درجة توافر معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية (الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية)؟

وللإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بحساب التكرارات والنسب المئوية لمعايير تمكين المرأة في الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات والجدول الآتي يوضح ذلك.

جدول (1) التكرارات والنسب المئوية لمعايير تمكين المرأة في وثائق للمؤسسات

المعايير	التكرارات	النسب المئوية	الترتيب
التمكين التعليمي	481	22.2	2
التمكين السياسي	284	13.1	4
التمكين الاقتصادي	405	18.7	3
التمكين الاجتماعي	800	37	1
التمكين الصحي	195	9	5
المجموع	2165	100	**

ويتضح من الجدول (1) أن معايير تمكين المرأة ومؤشراتها في وثائق المؤسسات التنموية تتفاوت من حيث تكراراتها، حيث كانت أعلى نسبة تكرار لمجال التمكين الاجتماعي حيث بلغت نسبتها (37%)، ثم تلتها على التوالي: التمكين التعليمي (22.2%)، التمكين الاقتصادي (18.7%)، التمكين السياسي (13.1%)، التمكين الصحي (9%)، وهي أقل نسبة تكرار في قائمة تحليل الخطط والتقارير السنوية. وقد وجدت الباحثة أن نتائج الدراسة في هذا المحور تتفق مع دراسة السيوف (2007) من حيث أن منظمات المجتمع المدني تعنى بمجالات التمكين التالية؛ الاقتصادي والاجتماعي والقانوني والسياسي والنفسي والمعرفي التخطيطي المتعلق بالسياسات الموجهة نحو المرأة، فجاء المجالان الاقتصادي والاجتماعي مقدماً عن المجال السياسي. وبدراسة أي الفقرات التي حصلت أعلى درجة لكل مجال على حدة، تم إيجاد التكرارات

أ. منور نجم

والنسب المئوية لمعايير تمكين المرأة في الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات والجدول الآتي يوضح ذلك.
أولاً التمكين التعليمي: تم إيجاد قيمة التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات التمكين التعليمي والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (2) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمجال التمكين التعليمي

م.	العبارات	التكرارات	النسبة	الترتيب
1	تقدم دروس تقوية لزيادة تعليم المرأة في مراحل التعليم المختلفة.	15	3.1	12
2	تعمل على تنمية مهارات الحاسوب ووسائل المعرفة للمرأة الفلسطينية.	86	17.9	1
3	تكتسب المرأة مهارات البحث العلمي وحل المشكلات	68	14.1	2
4	تتلمي لدى المرأة مهارات التعلم الذاتي.	38	7.9	6
5	تطور القدرات العلمية لدى المرأة.	56	11.6	3
6	تطلع المرأة على أهم مشكلاتها التعليمية في فلسطين وسبل حلولها.	19	4	8
7	تعمل على التطوير العلمي للحالات الخاصة.	40	8.3	5
8	تعمل على تقليص تسرب المرأة من التعليم .	16	3.3	11
9	تسهل حصول المرأة على المنح والبعثات الخارجية .	13	2.7	13
10	تعمل على توجيه المرأة نحو التخصصات العلمية والمهنية.	2	0.4	16
11	تدعم حقوق المرأة التعليمية في المجتمع .	27	5.6	7
12	تهتم بمحو الأمية وتعليم الكبار	18	3.7	9

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

13	تشجع المرأة على اقتحام فروع معرفية كانت حكراً على الذكور	4	0.8	15
14	تساعد المرأة بتهيئة دور الحضانة ورياض الأطفال لأبنائها.	17	3.5	10
15	تعمل على زيادة الوعي الديني لدى المرأة.	45	9.4	4
16	توفر مكثبات لزيادة معرفة المرأة في الجوانب العلمية المختلفة.	7	1.5	14
المجموع		481	100	**

من مراجعة الجدول (2) يتضح أنّ مجموع التكرارات عن عبارات التمكين التعليمي كلّها قد بلغ (481) تكراراً، في حين تراوحت تكرارات عبارات المجال ما بين (2-86). وبدراسة أي الفقرات أكثر تكراراً تم ترتيبها تنازلياً حسب التكرارات. وجاءت أعلى فقرة في هذا المجال: العبارة (2) نصت على: تعمل على تنمية مهارات الحاسوب ووسائل المعرفة للمرأة الفلسطينية. وتغزو الباحثة ذلك إلى أننا نحن في عصر الانفجار المعرفي والتكنولوجي، فيجب تمكين المرأة من خلال تنمية مهارات الحاسوب ووسائل المعرفة لديها. والعبارة (3) نصت على: تكسب المرأة مهارات البحث العلمي وحل المشكلات.

وجاءت أدنى فقرة في هذا المجال: العبارة (10) نصت على: تعمل على توجيه المرأة نحو التخصصات العلمية والمهنية. ومن خلال ملاحظة الباحثة وخبرتها في العمل وجدت قصوراً واضحاً تجاه المرأة سواءً في توفير المنح والبعثات الخارجية أو في العمل على توجيه المرأة نحو التخصصات العلمية والمهنية. والعبارة (13) نصت على: تشجع المرأة على اقتحام فروع معرفية كانت حكراً على الذكور. ونجد أثر هذه العبارة في مجالات عمل المرأة الفلسطينية التي تتبعها عن الكثير من المجالات بسبب أنها تعد مجالاً لعمل الذكور مثل التخصصات المهنية والتقنية. ثانياً: التمكين السياسي: تم إيجاد قيمة التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات التمكين السياسي والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (3) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمجال التمكين السياسي

الترتيب	النسبة	التكرارات	العبارات
12	3.5	10	1 تشجع المرأة على ممارسة العمل السياسي
17	0.4	1	2 تؤهل المرأة مهنيًا لشغل مناصب برلمانية.
16	0.4	1	3 تدعم تمثيل المرأة في المناصب الحكومية العليا (السلطة التنفيذية)
8	5.3	15	4 تساهم في مشاركة المرأة في هياكل الأحزاب السياسية والحركات الوطنية
14	2.1	6	5 تعمل على زيادة المقاعد التي تشغلها المرأة في المجالس المحلية والبلديات
13	3.2	9	6 تشجع مشاركة المرأة في الانتخابات التشريعية (التصويت والترشيح)
10	3.9	11	7 تشجعها على التمسك بحق المرأة في الترشيح والترشح للمناصب السياسية والإدارية على أساس الكفاءة .
6	7.4	21	8 تدعم مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار السياسي (المفاوضات،...)
3	10.6	30	9 تساند وتدعم مشاركة المرأة في الحياة العامة.
1	14.4	41	10 تشجع مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني؛ الجمعيات الأهلية، الاتحادات، النقابات،.....
5	7.7	22	11 تبرز نماذج نسوية ناجحة من التاريخ العربي والإسلامي والعالمي

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

2	12	34	تبرز حقوق المرأة السياسية .	12
11	3.5	10	تساهم في تحقيق المساواة السياسية وحرية الاختيار .	13
9	4.2	12	توعي المرأة بواجباتها السياسية في المجتمع.	14
4	9.9	28	تعمل على التثوير القانوني للمرأة إلى في مجال المطالبة بالحقوق.	15
15	1.4	4	تبصر المرأة بمواطن الفساد والمحسوبية.	16
7	7	20	توعي المرأة بقضايا المجتمع (الأسيرات والشهيدات و...)	17
***	100	284	المجموع	

من مراجعة الجدول (3) يتضح أن مجموع التكرارات عن عبارات التمكين السياسي كلها قد بلغ (284) تكراراً، في حين تراوحت تكرارات عبارات المجال ما بين (1-41). وبدراسة أي الفقرات أكثر تكراراً تم ترتيبها تنازلياً حسب التكرارات. وجاءت أعلى فقرة في هذا المجال:

- العبارة (10) نصت على: تشجع مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني؛ الجمعيات الأهلية، الاتحادات، النقابات. وتعزو الباحثة ذلك إلى أنها أولى الخطوات التي من خلالها يمكن التمكين السياسي للمرأة الفلسطينية بأن تجد دعماً لها من خلال الانخراط بمنظمات المجتمع المدني وبهذا تضمن من يعينها على المطالبة بحقوقها.

- العبارة (12) نصت على: تبرز حقوق المرأة السياسية. ويُفسر ذلك بأن معظم العبارات التي تصدرت هذا المجال مازالت تتناول التمكين السياسي بشكله العام و لم تتطرق إلى الآليات فلا ضير من وعي المرأة ومساندتها في الحياة العامة، ولكن حينما نصل للمؤشرات الحقيقية للتمكين وهي مؤشرات المشاركة السياسية نجدها جاءت أدنى الفقرات كما يلي.

وجاءت أدنى فقرة في هذا المجال: العبارة (2) نصت على: تؤهل المرأة مهنياً لشغل مناصب برلمانية. والعبارة (3) نصت على: تدعم تمثيل المرأة في المناصب الحكومية العليا (السلطة التنفيذية). ويلاحظ من النتائج أن أدنى العبارات في المجال السياسي تتعلق بالممارسة العملية للمشاركة السياسية والتي تعرف بأنها" حق المرأة في تولي الوظائف العامة والمناصب العليا والقيادية ، التي تكون فيها المرأة مسئولة عن غيرها من النساء والرجال كتقلد منصب رئاسة الدولة والحكومة وتقلد منصب الوزير وإمارة الأقاليم والمحافظات وحقها في الانتخاب والترشح للمجالس النيابية، بالإضافة إلى حقها في تمثيل حكومتها في الخارج والمشاركة في

أ. منور نجم

أعمال المنظمات الدولية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية" (مجدوب، ب. ت . ص 25). وفي هذا الإطار، إذا كانت المرأة قد نجحت في نيل قسط من حقوقها من منطلق حقوق الإنسان، فحظيت بحق العمل والاقتراع والترشيح للمناصب السياسية، إلا أنها ما لبثت أن أدركت أن تفعيل هذه الحقوق وإحداث تحول في الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدولة بما يسمح بإعمال هذه الحقوق، والتمكين الفعلي للمرأة (سليمان، 2011. ص غ).
ثالثاً: التمكين الاقتصادي: تم إيجاد قيمة التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات التمكين الاقتصادي والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (4) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمجال التمكين الاقتصادي

الترتيب	النسبة	التكرارات	العبارات	
6	6.1	25	توعى المرأة بحقوقها في العمل حسب قانون العمل الفلسطيني	1
7	5.4	22	تعدل من الاتجاهات المجتمعية السلبية نحو إعطاء المرأة نصيبها من الإرث	2
11	3	12	تعرف المرأة بأحكام استقلاليتها في الذمة المالية .	3
15	0.5	2	تحث المرأة على ترشيد الاستهلاك في الموارد الطبيعية .	4
12	2.7	11	تزيد من قدرة المرأة على إدارة المنزل .	5
4	7.9	32	تهتم بالأسر التي تعولها امرأة للحد من فقرها .	6
9	4	16	تحارب التمييز في الأجور بين الرجل والمرأة لنفس الوظيفة .	7
3	14.6	59	تدرب المرأة على إدارة المشروعات الصغيرة .	8
14	0.7	3	تزيد من قدرة المرأة على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالأسرة	9
1	20.2	82	تساعد على تحسين مستوى معيشة المرأة	10

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

			من خلال المشاريع الصغيرة.	
8	4.7	19	ترسخ اتجاهات العدالة في فتح فرص العمل أمام المرأة .	11
16	0	0	تدعم زيادة نصيب المرأة من الدخل القومي.	12
10	4	16	تزيد من نسبة النساء المستفيدات من قروض مكافحة البطالة.	13
17	0	0	تدعم زيادة متوسط الأجرة اليومية للمرأة .	14
5	6.4	26	تعمل على تقليص البطالة بين النساء .	15
2	18.3	74	تعلم المرأة أساليب ووسائل لتسويق المنتجات في الأسواق المحلية والخارجية.	16
18	0	0	تدعم امتلاك المرأة حسابات مصرفية.	17
13	1.2	5	تدعم مشاركة المرأة في القوى العاملة .	18
***	100	405	المجموع	

من مراجعة الجدول (4) يتضح أنّ مجموع التكرارات عن عبارات التمكين الاقتصادي كلّها قد بلغ (405) تكراراً، في حين تراوحت تكرارات عبارات المجال ما بين (0-82). وبدراسة أي الفقرات أكثر تكراراً تم ترتيبها تنازلياً حسب التكرارات. وجاءت أعلى فقرات في هذا المجال: العبارة (10) نصت على: تساعد على تحسين مستوى معيشة المرأة من خلال المشاريع الصغيرة. والعبارة (16) نصت على: تعلم المرأة أساليب ووسائل لتسويق المنتجات في الأسواق المحلية والخارجية. تعبر تلك الفقرتان عن الحالة الاقتصادية الفعلية في قطاع غزة، حيث تقوم المرأة الفلسطينية بمساعدة أسرتها اقتصادياً؛ فهي تحتاج المرأة إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال المشاريع الصغيرة ويمكن أن يتم ذلك من خلال تعلمها المرأة أساليب ووسائل التسويق.

وجاءت أدنى فقرات في هذا المجال: العبارة (17) نصت على: تدعم امتلاك المرأة حسابات مصرفية. وتفسر الباحثة ذلك بأن المرأة في المجتمع الفلسطيني لديها أولوية الاستقلالية المالية عن الرجل، حيث مازال الوصي المالي عليها، فإذا ما تحققت هذه الاستقلالية فحينئذ يمكن دعمها في امتلاك حساب مصرفي. والعبارة (14) نصت على: تدعم زيادة متوسط الأجرة اليومية للمرأة. وتفسر الباحثة ذلك أن المؤسسات التنموية بشكل عام والأهلي منها بشكل خاص قد تكون

أ. منور نجم

هي عنصر مساند لعدم زيادة متوسط الأجرة اليومية، حيث مازال العديد منها يدفع أجره للنساء بثمان زهيد؛ على النقيض نجد مثيلاتها من المؤسسات الأهلية غير النسوية تدفع أجره أعلى بكثير منها.

وقد وجدت الباحثة أن نتائج الدراسة في هذا المجال تتفق مع دراسة (السيد وعمار، 2008) حيث توصلت إلى أنه ما زالت قدرات الجمعيات الأهلية غير قادرة على زيادة معارف ومعلومات المرأة الفقيرة للتعامل مع سوق العمل، وأن الجمعيات الأهلية تحتاج إلى تنمية قدرات العاملين بها عن طريق دورات تدريبية متخصصة لآليات سوق العمل وهذا ينعكس على زيادة إسهام الجمعيات في إكساب المرأة مهارات التعامل مع الآليات، وأن المرأة الفقيرة تواجه معوقات متعددة للتعامل مع آليات سوق العمل مما يقلل من الاستفادة من برامج وخدمات الجمعية.

رابعاً: **التمكين الاجتماعي**: تم إيجاد قيمة التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات التمكين الاجتماعي والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (5) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمجال التمكين الاجتماعي

الترتيب	النسبة	التكرارات	العبارات
11	2.9	23	1 تكسب المرأة مهارات الإدارة الأسرية
4	11.4	91	2 تكسب المرأة جملة من المهارات الحياتية .
2	11.8	94	3 تكسب المرأة مهارة إدارة الذات والتخطيط للمستقبل.
8	4.4	35	4 تحسن من مستوى شعور المرأة بذاتها واحترامها لنفسها
16	1.8	14	5 تزيد من حرية المرأة في اختيار مهنتها وعملها.
15	2	16	6 تنمي لدى المرأة مفهوم الإيجابية والشراكة الزوجية
17	1.8	14	7 تزيد من وعي المرأة في الحقوق الزوجية.
7	5.3	42	8 تدعم مشاركة المرأة في اتخاذ وصنع القرارات داخل الأسرة
13	2.4	19	9 تدرب المرأة على أساليب التنشئة الاجتماعية الصحيحة.

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

14	2.4	19	10	توعي المرأة بمفهوم الأسرة ومقوماتها والأدوار المناطة بها.
18	0.9	7	11	تعلم المرأة الضوابط الاجتماعية للعمل خارج البيت.
19	0.5	4	12	تكسب المرأة مهارات الاندماج الإيجابي في المجتمع والتكيف البناء
12	2.6	21	13	تعزز أدوار النساء تجاه الشهيدات وأمهات الأسرى والجريحات والحالات الخاصة.
6	6.1	49	14	توعي المرأة بموقعها في التشريعات والقوانين الفلسطينية .
9	3.5	28	15	توعي المرأة بالأنماط السلبية في الثقافة المجتمعية
5	6.8	54	16	تساهم في القضاء على أشكال التمييز ضد المرأة
3	11.8	94	17	تساهم في تحسين صورة المرأة في الإعلام.
20	0.3	2	18	تدعم مشاركة المرأة في الأجهزة الأمنية .
1	13.3	106	19	تساهم في نشر الوعي حول الظواهر الاجتماعية (مثل الزواج المبكر، العنف ضد النساء..)
10	3.3	26	20	توعي المرأة بالمشكلات الاجتماعية (سلوكية، أمنية، مخاطر التكنولوجيا)
**	100	800	المجموع	

من مراجعة الجدول (5) يتضح أن مجموع التكرارات عن عبارات التمكين الاجتماعي كلها قد بلغ (800) تكرار، في حين تراوحت تكرارات عبارات المجال ما بين (2-106). وبدراسة أي الفقرات أكثر تكراراً تم ترتيبها تنازلياً حسب التكرارات. وجاءت أعلى فقرات في هذا المجال: العبارة (19) نصت على: تساهم في نشر الوعي حول الظواهر الاجتماعية (مثل الزواج المبكر، العنف ضد النساء..). وتهتم المؤسسات التنموية بمثل هذه الظواهر الاجتماعية لانتشار مظاهرها

أ. منور نجم

في المجتمع الفلسطيني وتأثيرها على المرأة حيث تديقها صنوفاً من العذاب والذل. والعبارة (3) نصت على: تكسب المرأة مهارة إدارة الذات والتخطيط للمستقبل. ويُفسر ذلك بالمثل الشعبي الفلسطيني الشائع " فاقد الشيء لا يعطيه" فإذا افتقدت المرأة مهارة إدارة ذاتها والتخطيط لمستقبلها لن تستطيع أن تقنع الناس بجدوى تمكينها.

وجاءت أدنى فقرات في هذا المجال: العبارة (18) نصت على: تدعم مشاركة المرأة في الأجهزة الأمنية. وتعد الباحثة هذه الفقرة تحدياً يجب فرضه على المجتمع الفلسطيني والعمل على دعم المرأة الفلسطينية في الأجهزة الأمنية؛ حيث ما يزال المجتمع يرفض مثل هذه المشاركة، لا بحكم الشرع بل بحكم العادات والتقاليد الموروثة. والعبارة (12) نصت على: تكسب المرأة مهارات الاندماج الإيجابي في المجتمع والتكيف البناء. ويلاحظ أن أدنى العبارات في المجال الاجتماعي تتعلق بالممارسة العملية للمرأة خارج المنزل حيث (العمل خارج البيت، في المجتمع، الأجهزة الأمنية). وهذا يمثل نقطة ضعف في الوثائق حيث تحتاج المرأة الفلسطينية إلى تمكين في المجتمع كما تحتاجه داخل أسرتها.

خامساً: التمكين الصحي: تم إيجاد قيمة التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة من عبارات التمكين الصحي والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (6) يوضح التكرارات والنسب المئوية لمجال التمكين الصحي

الترتيب	النسبة	التكرارات	العبارات
1	0.5	1	تساهم في التعريف بوفيات الأمهات لأسباب الحمل والولادة (وفيات نفاسية).
2	4.1	8	تبصر المرأة بأهمية الغذاء المتوازن.
3	1.5	3	تزيد من وعي المرأة حول الصحة الإيجابية وتنظيم الأسرة.
4	13.3	26	تزود المرأة بمعلومات حول الصحة النفسية لجميع أفراد الأسرة (امرأة، طفل،...)
5	22.6	44	تدرب المرأة على مهارات الإسعافات الأولية
6	1.5	3	تعمل على زيادة الوعي البيئي للمرأة .
7	22.6	44	تقدم الاستشارات التقنيّة والتدريبية في اللياقة والأناقة .

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

9	3.6	7	تتمي لدى المرأة اتجاهات إيجابية نحو أنماط الحياة الصحية .	8
4	8.7	17	تعرف المرأة بأهم المشكلات الصحية التي تواجهها (كالسمنة، ..) واختيار أنسب الطرق في التعامل معها.	9
10	2.6	5	تدرب المرأة على سبل تجنب الحوادث المنزلية.	10
15	0.5	1	توعي المرأة بضرورة استخدام المرافق الصحية الملائمة.	11
16	0.5	1	تحذر المرأة من استخدام مصادر مياه غير مأمونة .	12
17	0.5	1	تسهل حصول المرأة على الخدمات الصحية ما قبل الولادة.	13
5	6.2	12	تدرب المرأة على مهارات صنع الطعام الصحي المتوازن .	14
6	4.6	9	تساهم في دعم الرعاية الصحية الأولية للمرأة في جميع مراحلها العمرية.	15
18	0.5	1	تدعم توفير الرعاية الصحية للحوامل .	16
7	4.6	9	تدرب المرأة على إعادة استخدام المواد البيئية.	17
13	1	2	تعين المرأة على الوصول لمرافق الرعاية الصحية الملائمة.	18
19	0.5	1	تحث المرأة على الولادات التي تتم تحت إشراف عناصر صحية مدربة.	19
	100	195	المجموع	

من مراجعة الجدول (7) يتضح أنّ مجموع التكرارات عن عبارات التمكين الصحي كلّها قد بلغ (195) في حين تراوحت تكرارات عبارات المجال ما بين (1-44). وبدراسة أي الفقرات

أكثر تكراراً تم ترتيبها تنازلياً حسب الأهمية النسبية. وجاءت أعلى فقرة في هذا المجال: العبارة (5) نصت على: تدريب المرأة على مهارات الإسعافات الأولية. وتأتي هذه المهارة من ضمن أولويات المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وقطاع غزة بشكل خاص؛ لما يتعرض له من حروب واجتياحات على يد الاحتلال الصهيوني، وقد زادت الحاجة لمثل هذه المهارة بعد حرب الفرقان عام (2008)، ثم أعقبها حرب حجارة السجيل (2012) التي تستلزم على كافة المؤسسات بالمجتمع الفلسطيني العمل على تأهيل أفرادها بمهارات الإسعافات الأولية كجانب وقائي وعلاجي في آن واحد. والعبارة (7) نصت على: تقدم الاستشارات التثقيفية والتدريبية في اللياقة والأناقة. ونفس الباحثة ذلك بأن هذا المجال يعد من أولويات المرأة الفلسطينية الخاص بجسدها فهي تحتاج إلى مؤسسات متخصصة لدعمها وتقديم الاستشارات التثقيفية والتدريبية في اللياقة والأناقة. والعبارة (4) نصت على: تزود المرأة بمعلومات حول الصحة النفسية لجميع أفراد الأسرة (إمرأة، طفل،...) . والأسرة الفلسطينية في قطاع غزة أحوج ما يكون إلى تحقيق الصحة النفسية في ظل الظروف التي يعيشها، ويمكن من خلال تحقيقه لدى الأم أن تعم الفائدة على جميع أفراد الأسرة، لأن الأم هي الحزن الدافئ الذي يمد كافة أفرادها بالطمأنينة والاستقرار وبذلك تكون المؤسسات التنموية فطنت إلى أهمية الصحة النفسية للمرأة الفلسطينية.

وجاءت أدنى فقرة في هذا المجال: العبارة (19) نصت على: تحت المرأة على الولادات التي تتم تحت إشراف عناصر صحية مدربة. والعبارة (18) نصت على: تدعم توفير الرعاية الصحية للحوامل. وتلاحظ الباحثة أن أدنى فقرات تتعلق بتوفير مراكز صحية لكي تعمل المؤسسات التنموية على تمكين المرأة صحياً، ولكن لا يوجد أي مركز صحي يتبع مؤسسة أهلية نسوية أو حكومية تختص بالمرأة، على الرغم من وجود أكثر من ثلاث مؤسسات صحية كبرى تتبع لمؤسسات أهلية غير نسوية، وهذا منشؤه البحث عن دعم اقليمي ودولي لافتح مثل هذه المراكز وهذا ما لا تستطيع الوصول إليه هذه المؤسسات أو قد تكون غير معنية بالوصول إليه بالرغم من حاجة المرأة الفلسطينية لمثل هذه المراكز التي توفر لها الدعم الصحي بكافة جوانبه (النفسي والمادي والتدريب).

ينص السؤال الثاني على ما يلي: هل يوجد اختلاف في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف متغيرات (نوع الوثيقة ونوع المؤسسة)؟

وللإجابة عن هذا السؤال تحققت الباحثة من فرضين كما يلي:

التحقق من صحة الفرض الأول: لا توجد فروق في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع الوثيقة (الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية) للمؤسسات التنموية؟

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

وللتحقق من صحة هذا الفرض قامت الباحثة بحساب نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية ، وكانت النتائج كما يبين الجدول الآتي

جدول (7) نسبة التباين لمعايير تمكين المرأة باختلاف نوع الوثيقة (الخطط الاستراتيجية للمؤسسات)

المعايير	الخطط الاستراتيجية		التقارير السنوية	
	التباين	القيمة	التباين	القيمة
الدرجة الكلية	39998.8	142953.467	0.06	1.41

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق أن (1) ينحصر بين قيمة (0.06 و 1.41) وهذا يعني قبول الفرض الصفري، أي أنه لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف الخطط الاستراتيجية والتقارير السنوية للمؤسسات التنموية. وهذه النتيجة تعطي مؤشراً جيداً على الالتزام بالخطوة الاستراتيجية للمؤسسة مما يساهم في نجاح عملها وتحقيق أهدافها المرجوة.

التحقق من صحة الفرض الثاني: لا توجد فروق في نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية).

وللتحقق من صحة الفرض الثاني قامت الباحثة بحساب نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف المؤسسة (حكومية، أهلية)، وكانت النتائج كما يبين الجدول الآتي

جدول (8) نسبة التباين لمعايير تمكين المرأة باختلاف نوع المؤسسة (حكومية، أهلية)

المعايير	الحكومية		الأهلية	
	التباين	القيمة	التباين	القيمة
الدرجة الكلية	78099.467	91611.2	0.23	2.98

تشير النتائج الواردة في الجدول السابق أن (1) ينحصر بين قيمة (0.23 و 2.98) وهذا يعني قبول الفرض الصفري، أي أنه لا تختلف نسبة التباين في معايير تمكين المرأة باختلاف المؤسسة (حكومية، أهلية). ويُفسر ذلك بأن كلاً من المؤسسات الحكومية والأهلية تهتم بمعايير تمكين المرأة بنفس المستوى، وهذا له دلالة جيدة بالرغم من اختلاف طبيعة كل منهما، ولكن الاهتمام واضح على المستويين الأهلي والحكومي.

أ. منور نجم

تاسعاً: التوصيات

- بناءً على ما جاءت به الدراسة من نتائج توصي الباحثة بما يلي:
- ضرورة العمل على مضاعفة جهود المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية.
 - عقد ورش عمل للمؤسسات التنموية بهدف مناقشة معايير تمكين المرأة ومؤشراتها.
 - مراعاة الثوابت الإسلامية والوطنية كمطلب استراتيجي في معايير تمكين المرأة ومؤشراتها.
 - دعم إستراتيجية الشراكة بين المؤسسات الأهلية والحكومية التي تهدف إلى تمكين المرأة والعمل على تنفيذ برامج من خلال لجان ومجالس وهيئات مشتركة ينبغي إيجادها لتفعيل الشراكة بين القطاعين في تمكين المرأة الفلسطينية.
 - العمل على زيادة بناء قدرات المؤسسات التنموية العاملة في مجال تمكين المرأة.
 - تعزيز أواصر العلاقات والروابط بين الجمعيات النسائية العربية والهيئات المانحة في كل دولة عربية وما بين المؤسسات التنموية النسائية في فلسطين والهيئات المتعددة بطريقة تؤدي إلى تفعيل الشراكة بينهما لتنفيذ البرامج التنموية الرامية إلى النهوض بالمرأة الفلسطينية وتمكينها وتعزيز صمودها ومشاركتها الإيجابية في المجتمع الفلسطيني .

قائمة المراجع

1. إبراهيم، نيفين عبد المنعم (2002). إسهامات الجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية المرأة لتمكينها من القيام بدورها في تنمية المجتمع المحلي، دراسة مطبقة على جمعيات رعاية المرأة بالمنطقة الشمالية بمحافظة القاهرة، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
2. الأحمدى، حنان وأبو خضير، إيمان (2009) دور مؤسسات التنمية الإدارية في تمكين القيادات النسائية من مواجهة تحديات القيادة، دراسة ميدانية على المشاركات في الحلقات التطبيقية المقدمة في معهد الإدارة العامة، الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة بالرياض، السعودية، المجلد (49)، العدد الرابع (عدد خاص).
3. الأمير، إقبال وآخرون (2003)، النساء المعيلات لأسر، المشكلات والحلول، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، العدد الخامس عشر، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، القاهرة.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2003) : تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، عمان -الأردن ، المكتبة الوطنية .
5. برنامج دراسات التنمية (1999) : التحديات والأولويات من منظور الشباب الفلسطيني ، جامعة بيرزيت ، فلسطين

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

6. جبران، شهناز وسعيد ، نادر (2004) : احتياجات النساء الفلسطينيات في المجالين الصناعي والاجتماعي (الضفة الغربية وقطاع غزة) . برنامج دراسات التنمية ، جامعة بيرزيت ، فلسطين .
7. الجرواني، نادية عبد الجواد(2007)، الأندية النسائية وتحسين نوعية الحياة، دراسة مطبقة على الأندية النسائية بمحافظتي القاهرة والجيزة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد (23)، أكتوبر.
8. الجوهري، عبد الهادي (1984)، دراسات في التنمية الاجتماعية، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق.
9. الجوهري، محمد (1990)، حركة المؤشرات الاجتماعية (محاولة تاريخية)، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بالقاهرة، العدد الأول.
10. حيدر، وحيدة (2010). دور برامج اتحاد المرأة الأردنية في تمكين النساء المعنفات، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية
11. الخاروف، أمل والحديدي، سمر (2011)، مشروع ازدهار النساء التنموي وعلاقته بتمكين المرأة الأردنية: دراسة تقييمية، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد (38)، العدد (1).
12. خاطر، أحمد مصطفى (1984)، طريقة تنظيم المجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
13. دويدري ، رجاء وحيد (2002). البحث العلمي؛ أساسياته النظرية وممارسته العملية . سوريا
14. سالم، محمد نبيل (2004) مؤشرات تخطيطية لتنمية وعي المرأة العاملة بأدوارها في المجتمع، دراسة مطبقة على العاملات بمديريات الشؤون الاجتماعية والصحة والسكان والتربية والتعليم بمحافظة البحيرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، ع(16)، الجزء الأول.
15. سليمان، نرمين سيد (2011). دور المنظمات النسائية العربية في تمكين المرأة دراسة مقارنة من واقع حالتي مصر والبحرين، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

16. سليمان، هدى (2004). دور الجمعيات الإنسانية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة، دراسة في إطار الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (16)، الجزء (3).
17. السمالوطي، إقبال (2007) : دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة ، المؤتمر السنوي لمركز تعليم الكبار ، جامعة عين شمس بالإشتراك مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
18. السيد، هالة وعمارة طارق (2008). دور المنظمات غير الحكومية في تمكين المرأة الفقيرة للتعامل مع آليات سوق العمل، دراسة من منظور طريقة تنظيم المجتمع، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 24، الجزء (3).
19. السيوف ، نبيلة (2007) . منظمات المجتمع المدني والتغيير الاجتماعي : دراسة مدى فاعلية برامج تمكين المرأة الأردنية (1989-2005) ، رسالة دكتوراة ، الجامعة الأردنية .
20. عبد الجواد، سلوى عبد الله (2009). استخدام استراتيجيات التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء الرابع، العدد (26).
21. عبد الرحمن، نهلة (2007)، متطلبات إدماج المرأة في التنمية، دراسة ميدانية على المستفيدات من برامج أندية المرأة بمحافظة الفيوم، المؤتمر العلمي الدولي العشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، حلوان، مارس.
22. عبد السلام، سهام (2005). المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة، دار العين للنشر، القاهرة.
23. عبد اللطيف ، وجدي (2008) : دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة دراسة حالة الجمعية نهوض وتنمية المرأة . المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة"القضايا البيئية المعاصرة والمشاركة المجتمعية" جامعة جنوب الوادي بقنا 10-13 نوفمبر .
24. عبد المجيد، لبنى محمد (2004)، تمكين جمعيات المرأة في مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة في المجتمعات المحلية، دراسة مطبقة على عينة من الجمعيات الأعضاء بشبكة رابطة المرأة العربية ببعض المحافظات المصرية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء الثالث، ع(16)، ص ص (1433-1520).

دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية

25. عبد الملك، كامل (2004) القيم الثقافية السائدة في ريف مصر وعلاقتها بعمل المرأة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، المؤتمر السنوي السادس، الأبعاد الاجتماعية والجنائية للتنمية في صعيد مصر من 18-21 أبريل.
26. عرفة، فaten خميس (2007)، دراسة تقويمية لدور الأخصائيات الاجتماعيات في العمل مع الجماعات النسائية لتمكينها من المشاركة السياسية، دراسة مطبقة على أندية المرأة بمراكز الشباب بمحافظة القاهرة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (23) أكتوبر.
27. غز، هناء محمد (2003)، دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة المعيلة من الحصول على الخدمات الاجتماعية في المجتمعات العشوائية، مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، الجزء الثاني، العدد الرابع عشر.
28. مجدوب، محمد سعيد(ب،ت). الحريات العامة وحقوق الإنسان، بيروت . جروس برس.
29. محسن، محمد محمد (2004). دراسة تقويمية لمنهاج عمل مراكز الشباب في تنمية البيئة الريفية من منظور طريقة تنظيم المجتمع - دراسة ميدانية مطبقة على مركز شباب الوسطى محافظة بني سويف، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجزء الثالث، العدد (16).
30. محمد، منى جميل (2007) إسهامات منظمات المجتمع المدني في بناء قدرات المرشحات الجدد للمجالس الشعبية المحلية، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (23).
31. محمد، هدى توفيق (2004). دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة من المشاركة في الحياة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية، العدد (16)، الجزء ت(3).
32. محمد، وائل وعبد العظيم، ريم(2012). تحليل محتوى المنهج في العلوم الإنسانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان.
33. مصالحة، عبد الهادي(٢٠٠٢). مدى اكتساب طلبة الصف الرابع المعاقين بصرياً لعناصر الثقافة العلمية المتضمنة في كتب العلوم المدرسية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة عين شمس.
34. مصطفى، مريم أحمد (2000) المرأة العربية في إطار التنمية، تحديات الحاضر وآفاق المستقبل، المجلس القومي للمرأة، القاهرة.
35. يونيفيم (2005)، مؤشرات النمو الاجتماعي لبرامج المشاريع الصغيرة في الأردن، عمان.

36. Hoque, Mahmuda& Yoshihito, Itohara ,(2009). Women Empowerment through Participation in Micro-Credit Programme:A Case Study from Bangladesh, Journal of Social Sciences 5(3): 244-250, (ISSN 1549-3652).
37. KHAN ,ABDUL RASHID and ZAINAB, BIBI(2011) . WOMEN'S SOCIO-ECONOMIC EMPOWERMENT THROUGH PARTICIPATORY APPROACH A Critical Assessment . Pakistan Economic and Social Review ,Volume 49, No. (1),pp. 133-148
38. Malhotra, A., Schuler, S.R, and Boender, C. (2002) Measuring Women's Empowerment avariable in International Development, **paper Commissioned by the Gender and Developmet Group of the World Bank.**
39. Norayan, Deepa (200). Empowerment and Reduction, Washington DC.
40. Rahman, Shaik Shafeequr; Sultana, Nikhat(2012). EMPOWERMENT OF WOMEN FOR SOCIAL DEVELOPMENT (A CASE STUDY OF SHRI MAHILA GRIHA UDYOG LIJJAT PAPAD,HYDERABAD DISTRICT) Researchers World : Journal of Arts , Science & Commerce. Vol. 3 Issue 1, p50-59.
41. Tomes, Midgley & David, Plochoud (1984). The Fields and Methods of Social Planning, London, Heinemann Educational book. Ltd.